مجتمع المعرفة و المعلومات في ظلّ الحوكمة

- صفاء عثمان
- جامعة محمد خيضر بسكرة safaotmane0@gmail.com

الملخص : إن المعرفة عنصر فاعل في تغيير المجتمعات، فمختلف التصورات التقنية الحاصلة فى العالم من أنترنت، وشبكات اتصال،وطرق سوق المعلومات،تهدف جميعها إلى تحقيق السرعة في الوصول إلى المعلومات والبيانات وفى اتخاذ القرار الصائب، فلم تعد المعرفة عفوية ولا أمراً متروكاً للصدفة،وإنما هى وسيلة لبناء القرار الرشيد- الحوكمة- مما يفرض هذا التطور ظهور العديد من الركائز التي تعتبر المعرفة والمعلومة ركيزتها الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ؛ مجتمع المعرفة ؛ مجتمع المعلومات.

Abstract : Knowledge is an effective factor in changing societies. The Different technological perceptions in the world such as Internet, communication network, and information market methods all aim at achieving rapid access to information and data, and making the right decision.Knowledge is no longer spontaneous or accidental, but it is a mean of rational decision-making- Governance-. This development imposes the emergence of many pillars which consider knowledge and information its major cornerstone.

Keywords: Governance, Knowledge Society, Information Society.

مقدمة:

لقد أدت التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات لظهور أنظمة جديدة ومتطورة لتسير شؤون الدولة والمجتمع –الحوكمة- والتي كان لها الأثر في إحداث تغيرات وتطورات على الطريقة التي يتعامل بها الفرد من الدولة، وطرائق وأساليب توصيل واستقبال المعلومات العلمية لدى المواطن؛ وكذلك العلاقة السياسية والتنسيقية للفواعل المجتمعية كالدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن النظم التي أفرزتها الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات ما يسمى **الحوكمة المعرفية**، والذي يعتمد على توظيف الحاسوب والأنترنت والوسائل التفاعلية المتعددة بمختلف أنواعها في عملية خلق التناسق بين مختلف الفواعل في المجتمع-الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن الحوكمة المعرفية يشير إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في تسير الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجتمع بطريقة فاعلة من خلال الخصائص الايجابية التي يتميز بها كاختصار الوقت والجهد والكلفة الاقتصادية وإمكانياته الكبيرة في تعزيز الثقة والتواصل المتقن وتبادل شفاف للمعلومات، إضافة إلى توفير بيئة، ولقد ألقى الانفجار المعرفي والمعلوماتي والتكنولوجي الضخم بثقله الكبير على الإنسان منذ منتصف القرن العشرين، وأجبره على البحث عن وسائل وإجراءات كثيرة للتأقلم أو التكيف معه ومنه وجب القول أن المعلومات هي أساس لهذا المجتمع و لابد من تواجدها في المجتمع ووجود من يستطيع التعامل معها سواء كان منتجا لها أو مستهلكا .

انطلاقًا مما سبق نطرح **الاشكالية** الآتية:

-فيما تتمثل علاقة الحوكمة بمجتمع المعرفة والمعلومات؟

<u>أولا</u>: في مجتمع المعرفة والمعلومات :

1. مفهوم المعرفة:

يقصد بالمعرفة **لغة** " إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه" أو "مجموع المعارف أو العلوم المكتسبة"

أما **اصطلاحًا** فيمكن أن نورد التعريفات الآتية:

" المعرفة رأس مال فكري و قيمة مضافة، و لا تعد كذلك إلا إذا اكتشفت و استثمرت من المنظمة، و تم تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق"[(1)].

" و قد عرفها الباحث "**بيتر دروكر**" بأنها ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة، أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية"[(2)].

- " المعرفة هي منتج التفسير والترجمة والتحليل الإنساني؛ وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة ".[3]

- " وعرفت على مستوى الأفراد بأنها مزيج من الخبرات والقيم والمعلومات.، التي تشكل قاعدة لتقييم وتحليل ودمج الخبرات والمعلومات من خلال تولدها وابتكارها لدى العلماء، أما على مستوى المنظمات فهي: تلك المعلومات المدوّنة في الوثائق والمستندات والملفات ومخازن المعلومات ومختلف الأعمال والسياسات والمناهج والإستراتيجيات والتطبيقات لإنجاز مهام ووظائف المنظمة"[4].

- " المعرفة هي مصطلح يستخدم لوصف أي منّا للحقيقة؛ وهي مجموعة من النماذج التي تضمّ خصائص متعددة وسلوكيات ضمن نطاق محدد، ويمكن للمعرفة أن تسجل في أدمغة الأفراد أو خزنها في وثائق، أو في منتجات أو عمليات "[5].

والمعرفة تمثل البرامج الأكاديمية التعليمية الفرد على تمكنه في بناء علاقات بيئة في التعامل مع التقنيات، الأنظمة، الأدوات والوسائل ، وقواعد البيانية التي أصبحت الآن متاحة في إطار إنساني.

وهي أحدث عوامل الإنتاج والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى؛ وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال وهذا ما يطرح دلالات عميقة تؤكد أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وأن "عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أغنى وأثمن عوامل الثروة.

و ما هي إلا خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري. فإن وجود معلومات مشتتة في عروض المصادرلا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن البيانات والمعلومات المحددة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم؛ لذلك يمكن القول بأن: المعلومات ≠ المعرفة

فعندما يحصل الفرد على بيانات ويكيفها حسب إطار معلومات حصل عليها، تصبح هذه البيانات معلومات؛ لذلك فإن المعلومات حسب وصف (**M.H.Zack**) هي بيانات مزودة بالمغزى والهدف.

2. تصنيف مستويات المعرفة؛ وهي:

أ.**المعرفة الجوهرية**: و هي النوع أو النطاق البسيط من المعرفة و الذي يكون مطلوبا من أجل تشغيل الصناعة حسب معايير اقتصادية ، و هذا النوع من المعرفة لا يؤمن للمؤسسة قابلية بقاء تنافسية طويلة الأمد، رغم إن هذه المعرفة تمثل المعرفة الأساسية الخاصة بالصناعة لتقوم بدورها كقيمة دخول إليها .

ب. **المعرفة المتقدمة**: هي النوع أو النطاق الذي يجعل الشركة تتمتع بقابلية بقاء تنافسية. فمع إن الشركة تمتلك بشكل عام نفس المستوى، النطاق، و الجودة من المعرفة التي يمتلكها المنافسون، إلا أنها تختلف عن المنافسين في تعويلها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية من هذا التميز. وهذا يعني

أن الشركة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموما أو التميز في شريحة سوقية.

ج.**المعرفة الابتكارية**: و هي المعرفة التي تمكن الشركة من أن تقود صناعتها، و منافسيها و تميز نفسها بشكل كبير عن منافسيها. فهذا النوع من المعرفة يتوقف على الابتكار لما هو جديد في المعرفة ، حتى يكون مصدر قوة ، بطريقة تسمح للشركة بتغيير قواعد العمل و المنافسة نفسها في مجال صناعتها. كمثال شركة .**Leas Co** التي عملت على مساعدتها معرفتها الكثيفة بمحاسبة التكلفة واقتصاديات الإيجار، في إدخال، وتبني طرق جديدة لتسعير الإيجارات في صناعتها متحدية الطرق التقليدية السائدة فيها، بهدف كسب فرصة مربحة وتحقيق ميزة تنافسية تجاوزت فيها منافسيها.

ويشير كل من (**دافينورت وبروساك**) بأن البيانات تصبح معلومات عندما يضيف واضعها إليها معنى " لذلك فإن: المعلومات = البيانات + المعنى(6).

3. تعريف مصطلح "معلومات" :

البيانات : مجموعة من الحقائق أو القياسات والمعطيات التي تتخذ صورة أرقام أو حروف أو أشكال خاصة وتصف فكرة أو موضوع ويتم تحويلها كمواد خام لغرض استخراج معلومات معينة.

المعلومات :هي ترجمة البيانات الموجودة في الحاسب الألي عند تشغيله وتسمح بتكوين محتوى معرفي يمكن ذوي الشأن من معالجته ونقله بطريقة تسمح باستخلاص نتائج معينة.

4. مجتمع المعلومات :

عرف في **الموسوعة العربية للمجتمع المعلوماتي** بأنه "هو مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية ،وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعا واسعا ، والتي تصبح فيه المعلومات لها تأثير على الاقتصاد". "هو المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة كما أنها أيضا مصدر للدخل القومي ومجال للقوة العاملة ".

وتضيف كذلك **ناريمان متولي** تعريفا آخر: " هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال".

5. خصائص مجتمع المعرفة:

- استخدام المعلومات كمورد اقتصادي؛ حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.

- هي الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام ، الناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثّف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم ، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع.

ثانيا: مفهوم الحوكمة:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح،والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

1. تعريف الحوكمة:

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح؛ بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف **مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة** بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "[7].

كما تعرفها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".[8]

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام** (2002) :الحكم الراشد:"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**"هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- **تعريف البنك الدولي**:بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.

- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.

- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينه.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا

اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي **أنرون وورلد** كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، و من ثم تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ[9].

ركائز الحوكمة:

هناك ثلاث ركائز أساسية للحوكمة؛ وهي: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني:

أ. **الدولة:**

للدولة العديد من الوظائف فهي تعين المواطن والمواطنة في المجتمع في بعدها الاجتماعي؛ وهي صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين تعمل على تهيئة البيئة الناسبة لتحقيق التنمية الشاملة[10].

إذا الدولة مهمتها توفير الإطار القانوني والتشريعي للأنشطة العامة بدون ثغرات قانونية؛ حيث يتميز بالاستمرارية والثبات والفعالية.

ب. **المجتمع المدني:**

هناك العديد من التعريفات للمجتمع المدني نذكر منها:

تعريف **كريستوفر بيرسون(c.person)**: "هو المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية"[11].

اذا أصبح المجتمع المدني ملازما للدولة الحديثة؛ حيث أصبحنا نتحدث على تلك العلاقة التي تربط بين الدولة والمواطن بواسطة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لقدرت المجتمع المدني على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي التنمية التشاركية، وبذلك فهو يؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي والطوعي، يعمل فيها المواطن بإرادة حرة غير إجبارية؛ لذلك ينبغي على هيئات المجتمع المدني أن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطات الرسمية، وهذا ما يفعل العديد من الآليات الناجعة لتجسيد الحكم الراشد من بينها تفعيل الإشراف والرقابة والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات على المستوى الرسمي.

إن ضمان ديمومة مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها يكمن في القدرة على استمرار استقلاليتها وعلى تنوع مصادر تمويلها، وعلى تطوير قدراتها، وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية ،ومن ثم تساهم في الحوكمة[12].

إذا المجتمع المدني يوفر البيئة الاجتماعية ويقوم بعمليات التوعية في المجتمع لدعم المشاركة في الحياة السياسية، خاصة في المشاركة في صنع القرارات.

ج. **القطاع الخاص:**

يشمل القطاع الخاص المؤسسات المتوسطو والصغيرة ومختلف المشاريع التي يديرها مواطنون عاديين بعيدين لى سيطرة الدولة؛ حيث يتكفل القطاع الخاص بمهمة توفير فرص العمل والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتخفيف من البطالة، انطلاقا من هذا فتح المجال لخصخصة القطاع العام، وهناك مجموعة من الآليات لجعل هذا القطاع مستداما منها:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية.
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص العمل والتأكيد على حصول المعوزين على القروض.
- جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.
- تعزيز دولة القانون.
- تقديم الحوافز.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.[13]

إذا هذه الثلاثية المتقاطعة تمثل ركائز للحكم الراشد، حين أن كل ركيزة تدعم الركيزة الأخرى، وذلك بقيام الدولة بتهيئة البيئة السياسية والقانونية لعمل المجتمع المدني والقطاع الخاص وهذا يكرس لنا دولة القانون،

ويعمل لمجتمع المدني دور توعوي مهم بمشاركة الأفراد في الحياة السياسية، فيما يقوم القطاع الخاص بتوفير فرص العمل وتخفيف البطالة وتحقيق التنمية بجميع مجالاتها.

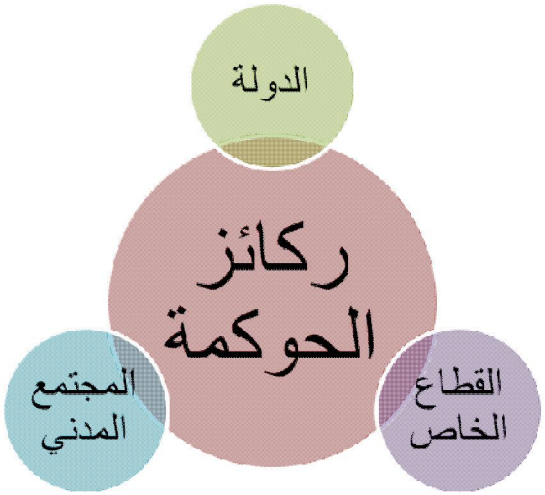

المصدر: من إعداد الباحثة

2. معايير الحوكمة :

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة؛ فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية **BIS** ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة؛ فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو الآتي:

- **معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 وتتمثل في:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية؛ وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها [14] ،أو من الاتجار في المعلومات الداخلية؛ وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة**: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق؛ وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

- **الإفصاح والشفافية**: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- **مسئوليات مجلس الإدارة**: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

- **معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Comité)**: [15]

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية؛ وهي تركز على **النقاط** الآتية:

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

-إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

-التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

-وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

-توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات (**Checks & Balances**).

-مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

-الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

-تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

- **معايير مؤسسة التمويل الدولية:**

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على **مستويات أربعة** كالآتي:

-الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

-خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

-إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

-القيادة.

3. مبادئ الحوكمة:

المشاركة: تشير إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار، إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير.

حكم وسيادة القانون:المقصود به سيادة القانون على الجميع بدءا بالحفاظ على حقوق الإنسان، وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

الشفافية :ترمز إلى حق المواطنين في التعرف والإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك،المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، وتقليص الفساد من جهة أخرى، كما أن للكلمة تعريفا **سياسيا واقتصاديا** له دلائل كثيرة؛ وهو:"توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة ، وهكذا فهناك ثلاثة مكونات للمعلومات الشفافة؛ وهي:أن تكون متاحة لجميع المواطنين وأن تكون وثيقة الصلة بالموضوع مع إمكانية الاعتماد على المعلومات.

حسن الاستجابة: قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين و العملاء دون تفرقة أو استثناء.

- **التوافق (اتجاه الإجماع):** يرمز إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل، وتبقى مصلحة الجميع فوق المصالح الخاصة.
- **المساواة (العدالة):التي ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم و تحقيق** ارتقاءهم الاجتماعي.
- **الكفاءة والفعالية:**التي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد.
- **المساءلة:**خضوع صناع القرار في الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور، كما ترمز إلى القدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم لموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.
- **الرؤية الإستراتيجية:** ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية[16].

ثالثا: علاقة الحوكمة بمجتمع المعرفة والمعلومات:

هناك علاقة قوية بين الحوكمة كأسلوب تسييري ومجتمع المعرفة والمعلومات التي تعبر عن المعرفة التي تستخدام المعلوماتية من أجل منفعة أو فائدة، إذ أن المعرفة تبقى هي القوة الدافعة في المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بغزارة في مختلف أوجه الحياة وخاصة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع؛ حيث أن تطبيق الحوكمة في مجتمع معرفي ومعلوماتي ينتج لنا العديد من المقومات الجديدة نذكر من بينها مايلي:

❖ **الحوكمة الالكترونية:**

هناك العديد من المفاهيم حديثة الظهور، وظهرت نظرا للتطورات الهائلة التي صاحبت شبكة الانترنيت، والإقبال المتزايد على هذه التكنولوجيا من قبل المجتمعات، وأيضا لما فيها من مميزات وخاصة في مجال التواصل والاتصال.

هناك العديد من التعريفات لحوكمة الانترنيت نذكر من بينها:

عرفت بأنها: "تضافر الجهود المبذولة من جانب الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كل حسب الدور الذي يقوم به، لتطوير مجموعة من المبادئ المشتركة، والمعايير والقواعد المنظمة للعمل، والإجراءات الخاصة بصنع القرار، والبرامج التي تساهم في صياغة البنية الأساسية لشبكة الانترنيت وتطويرها وتسير استخدامها، والعمل على تطبيقها بالصورة المثلى"[17].

من خلال التعريف حوكمة الانترنيت هي تكاثف وتقاطع وتعاون بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير المبادئ والآليات المنظمة للعمل من خلال إدخال أنظمة الانترنيت عليها.

عرفت أيضا أنها: "إدارة موارد الانترنيت الفريدة والمحدودة مثل عناوين IP، وأسماء المجالات Domine ، وأرقام AS وأرقام البروتوكولات، كما تتضمن الجوانب الأخرى لحوكمة الانترنيت التحكم في رسائل البريد الالكتروني غير المرغوب فيها والمحتويات غير القانونية أو الضارة، علاوة على القضايا الأخرى التي تستجد بشكل مستمر، مثل التعددية اللغوية وتنظيم الانترنيت، بل و تمتد حوكمة الانترنيت لتشمل الفجوة الرقمية، والتنسيق بين السياسات العالمية المتعلقة بالتعليم ونقاط تبادل خدمات الانترنيت، وجرائم اختراق الحماية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية البيانات والمستخدمين"[18].

إذا من خلال التعريف نتوصل أن حوكمة الانترنيت عبارة على مجموعة من البرامج التي تتحكم في المحتوى الغير مرغوب فيها التي تشكل خطر على جهة معينة.

❖ **التعليم الالكتروني:** المقصود بالتعليم الالكتروني تقديم البرامج التعليمية و التربوية عبر وسائط إلكترونية متنوعة تشمل الأقراص و شبكات الأنترنت؛ حيث عرف التعليم الالكتروني العديد من التعريفات نذكر منها:

تعرفه **هيفاء المبيريك**:" هو ذلك النوع من التعليم القائم على شبكة الحاسب الآلي، و فيه تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها و لمواد أو برامج معينة ، و يتعلم المتعلم عن طريق الحاسب الآلي و فيه يتمكن من الحصول على التغذية الرجعية ، و يجب أن يتم وفق جداول زمنية محددة حسب البرنامج التعليمي ، و بذلك نصل بالمتعلم إلى التمكن من ما يتعلمه ، و تتعد برامج التعليم المقدمة من برامج تعليمية على مستويات متنوعة كبرامج الدراسات العليا أو البرامج التدريبية المتنوعة "[19].

❖ **الاستجابة الالكترونية:**من خلال تكييف الأهداف والقواعد مع الهياكل المعلوماتية التكنولوجية وتوفر دائم للمعرفة والمعلومة لدى المواطنين بمختلف الفئات الاجتماعية؛ بحيث يتم استلام الطلبات والشكاوي الكترونيا ويتم التعامل معها وفق ماينص عليه مجتمع المعرفة أي المواطن يملك المعلومة والسلطات تمنح المعلومة[20].

❖ **الشفافية الالكترونية:**ونعني بذلك بناء الثقة المتبادلة بين القاعدة والقمة من خلال توفير المعلومات مع سهولة الوصول إلى مضمونها مما يتيح المعلومات الكافية حول قضية معينة[21].

ينبغي أن يكفل إطار ممارسات الحوكمة في ظل مجتمع معرفي معلوماتي، تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بالمؤسسات القاعدية: المصادر المالية، نتائج تقيم الأداء، ممتلكات المسؤولين،...إلخ[22].

❖ **المشاركة الرقمية:**وذلك بتشجيع جميع المواطنين على ممارسة حقهم في التعبير عن رأيهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة بطريقة مرنة الكترونيا مستخدمين المعلومات المتوفرة لاختيار مترشح أ

ورئيس كل حسب برنامجه مثلا،وتعني المشاركة الالكترونية أيضا مساهمة كل أفراد المجتمع الالكتروني-من يتقنون التعامل الالكتروني- في عملية صنع القرار.

خاتمة:

إن استخدام تقانة انتقال المعرفة و المعلومات والاتصالات وخاصة "الأنترنت" يمكن أن يكون آلية هامة جداً في توزيع المشاركة الالكترونية الواسعة في اتخاذ القرار في كل المستويات، وفي الالتزام بالحوكمة الفعالة بمختلف مبادئها.

إن قيم المشاركة والشفافية والحوكمة الالكترونية والمشاركة الرقمية هي متطلبات لكل عناصر المجتمع من دولة ومؤسسات وأفراد وليست خاصة، فرد أو مؤسسة لوحدها، بل هي تعبر على ذلك الكل المتكامل من التكاثف بين مختلف هذه المقومات لبناء مجتمع تسوده الحوكمة المعرفية.

الاحالات و الهوامش :

1 - نغم حسين نعمة، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة -تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية- ،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، العراق، العدد الرابع، 2011، ص 8 .

2 - صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005 ،ص10.

3 - Davenport t. hand and Prusokl, working knowledge, Harvard business school,1998, p.42

4 - صلاح الدين الكبيسي، مرجع سابق، ص9.

5 - عماد عبد الوهاب الصباغ، علم المعلومات، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 106.

6 - نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية، دار الورق، عمان، الأردن، 2005 ،ص 45.

7 - فوزية غالب، ندى بدر جراح، أثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات البصرة، السنة الثالثة، العدد الخامس، 2008، ص 10.

8 - Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

9 - Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

10 - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق، 2003، ص: 36 – 37.

11 - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية "قضايا وتطبيقات". القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص45.

12 - أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 51.

13 - وفاء معاوي، "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009- 2010، ص 23.

14 - الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد : المفهوم والمكونات". ملتقى دولي :ورقة قدمت في ملتقى حول "الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغير في العالم النامي"، جامعة سطيف، 08- 09 أفريل، 2007، ص 6 .

15 - OECD, OECD, Principles of Corporate Governance, paris ,france, 2004.

16 - فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام "الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، 2015.

17 - فؤاد شاكر، مرجع سابق.

18 - خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الانترنيت. مصر :دار الفكر الجامعي، 2001، ص20.

19 - المرجع نفسه، ص20.

20 - هيفاء المبيرك ، طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي باستخدام التعليم الالكتروني مع نموذج مقترح ورقة عمل لندوة مدرسة المستقبل كلية التربية جامعة الملك سعود 23- 24 أكتوبر 2002 .

21 - Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe,"Stratégie Pour L'innovation Et La Bonne Gouvernance Au Nive Au Local".Obtenu :Www.Coe0int/T/Dgap/Local Democracy/Strategy-Innovtion/Strategy-Brochure-F.Pdf,At : 07/03/2015.

22 - غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة. الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015 ، ص44.